

تشكيك في جدوى خطط إنعاش قطاع الثروة الحيوانية السودانية

شكك خبراء في جدوى خطط الحكومة الانتقالية السودانية لتحفيز قطاع الثروة الحيوانية رغم ترحيبهم بها. وأكدوا على ضرورة اتخاذ خطوات أخرى أكثر جرأة واعتماد أدوات أكثر فاعلية لتطوير هذا المجال الاستراتيجي، الذي يعتبر أحد أبرز ركائز نمو الاقتصاد.

الخرطوم - دخلت الحكومة السودانية معركة شاقة لتحريك قطاع الثروة الحيوانية المتعثر من خلال الإعلان عن حزمة من التدابير لإنعاشه، يرى كثير من المختصين أنها غير كافية. وفشل القطاع، الذي يعتبر نفط السودانين الحقيقي، في أداء دوره الحقيقي كمصدر للنقد الأجنبي ومعززا للنمو الاقتصادي وقطاع الصادرات في البلاد.

وتكشف أرقام رسمية أن عدد الماشية في السودان يبلغ 109 ملايين رأس، مكنت قطاع الثروة الحيوانية من أن يكون أحد أهم موارد النقد الأجنبي، إلا أن صادراته السنوية لا تتعدى المليار دولار.

وتكشف أرقام رسمية أن عدد الماشية في السودان يبلغ 109 ملايين رأس، مكنت قطاع الثروة الحيوانية من أن يكون أحد أهم موارد النقد الأجنبي، إلا أن صادراته السنوية لا تتعدى المليار دولار.

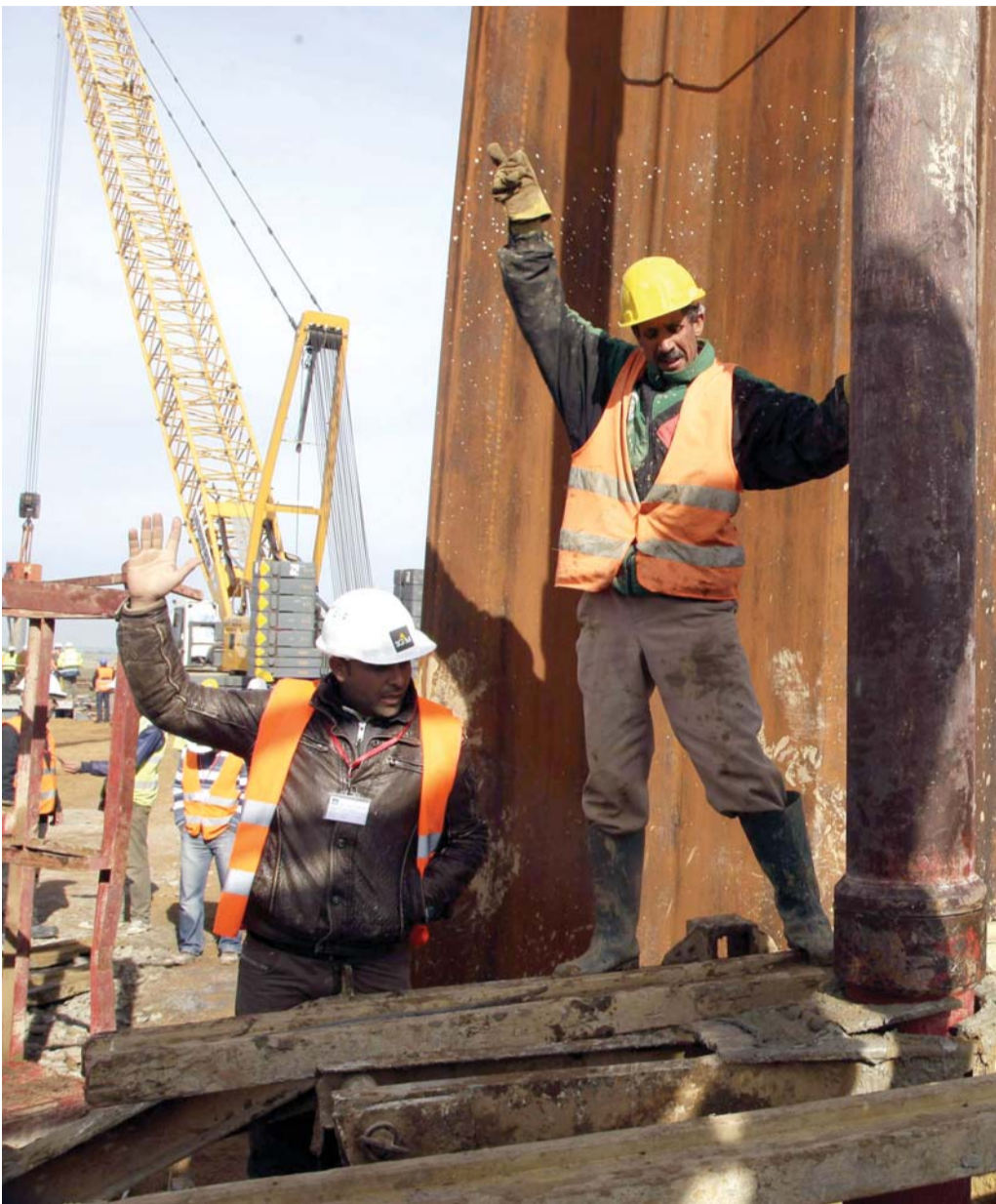
إعادة الهيكلة هدفها زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 5 إلى 25 في المئة خلال السنوات المقبلة

وخلال العقود الثلاثة الماضية، والتي تولى فيها حزب المؤتمر الوطني مقاليد الحكم، لم يرق القطاع بمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة 5 بالمئة، بحسب إحصائيات حكومية. وتهدف إعادة الهيكلة إلى رفع إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من تلك النسبة إلى 25 بالمئة خلال السنوات المقبلة، وتعزيز صادراته إلى السوق العربية لدعم الأمن الغذائي العربي. ووفق التقديرات، يستحوذ السودان على نحو 30 بالمئة من الثروة الحيوانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتؤكد المنظمة العربية للتنمية الزراعية قدرة قطاع الثروة الحيوانية

وعلى صعيد القطاع، تعززت وزارة الثروة الحيوانية إجراء إعادة هيكلة وتطوير واسعة في القطاع، بهدف رفع إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 5 بالمئة إلى 25 بالمئة. وكشفت وسائل إعلام عن وجود فساد مالي وإداري كبير في الوزارة، نتيجة سياسات التمكين التي اتبعتها النظام السابق، مما أفقد البلاد مليارات الدولارات خلال السنوات الماضية.

وفي ديسمبر الماضي أصدر رئيس المجلس السيادي عبدالفتاح البرهان، قراراً بتشكيل لجنة إزالة "التمكين" لنظام الرئيس المعزول، ومحاربة الفساد واسترداد الأموال. وتضم اللجنة أعضاء من وزارة الدفاع، والداخلية، والعدل، والحكم الاتحادي، والمالية، والمخابرات العامة، وقوات الدعم السريع، والبنك المركزي، وبيوتان المراجعة القومي، وقوى الحرية والتغيير.

وأكد وكيل وزارة الثروة الحيوانية، عادل فرح، على التزام وزارته بقرارات مجلس الوزراء السوداني بتعيين لجنة



وضع التنمية على أسس مستدامة

الرباط تعزز التنمية بنزع فتيل الفساد الاقتصادي

الرشوة تفقد المغرب 2.1 مليار دولار سنويا

الأخيرة في المقاربة الشمولية التي تتبنى استراتيجية متكاملة، فرضت نفسها في مجموعة من الدول.

واعتبر أن هذه الاستراتيجية المتكاملة تستجيب لإمساك التوعية والتواصل والوقاية، أي خفض بؤر الفساد من أجل مواجهة المفسدين من أصحاب النفوذ.

وادخلت الحكومة السابقة، التي كان يرأسها عبدالله بن كيران في عام 2017 تعديلات على مرسوم أصدرته يتعلق بإحداث لجنة لمكافحة الفساد بموجبها تم التوسع في مهام هذه اللجنة وفي تركيبها.

ورغم عدم وجود بيانات دقيقة بشأن الخسائر التي تكبدها البلاد جراء الفساد، فإن التقديرات تبرهن أن الظاهرة تضيع على البلاد ما يناهز نقطتين التنسيق بين القطاعات، مما جعل الهيئة تقترح إعادة هيكلة الاستراتيجية، وتقوية وتدقيق مضامينها في اتجاه الانسجام وتحديد الأولويات.

وبالنظر إلى السياسات الاقتصادية لدعم التنمية المستدامة، فقد حققت الرباط نقلة مهمة عبر تحسين تصنيفها لتتقدم بنحو 17 مركزاً خلال السنوات الثلاث الأخيرة لتحتل المرتبة 73 من بين 180 دولة، بعدما كانت تحتل المرتبة 90 في العام 2016.

وقال الراشدي إن ذلك "لا يعني أننا في مستوى انتظارات المواطنين والإهداف المحددة في الاستراتيجية، وأن هذا التقدم إيجابي ولكنه غير كاف".

وأكد أنه ليس هناك تنمية في ظل وجود الفساد، لأن الظاهرة تضرب قواعد الوصول إلى الموارد والتوزيع العادل للثروة، وبالتالي تضرب قدرات أي بلد في استغلال الإمكانيات والكفاءات لتحقيق التنمية.

وفي نوفمبر الماضي، قال رئيس الحكومة سعد الدين العثماني خلال انعقاد ندوة دولية بالرباط إن "محاربة الفساد والاقتصاد هما هدفان متكاملان".

ولفت حينها إلى أن محاربة مختلف أشكال الرِّب، في إشارة إلى الاستفادة من أموال أو رخص دون مجهود أو دون عمل والاحتمار والفساد وتحقيق العدالة قيود على السحب من الودائع وحجب التحويلات إلى الخارج.

كثفت الرباط من جهود مكافحة مظاهر الفساد بالإعلان عن مقاربة شاملة تمس كافة الدوائر الحكومية والقطاعات الاقتصادية الحساسة وفق قواعد صلبة تتسجم مع رؤية العاهل المغربي الملك محمد السادس في اعتماد نموذج تنموي مستدام يرقى لتطلعات المواطنين.

وقبل 2015، تضمنت البرامج الحكومية إجراءات متفرقة تسعى إلى التخلص من الرشوة قطاعياً، وقد تبين عدم جدوى هذه المقاربة، مما جعل البلاد تعتمد وتنفذ استراتيجية متكاملة بدأ تنفيذها قبل أربعة أعوام.

وقال رئيس الهيئة إن "العام الماضي شهد محطات لتقييم نتائج استراتيجية محاربة الفساد، وتبين أن أسسها متينة، ولها مقومات متعارف عليها دولياً". ولكنه أكد أنه من الناحية التنفيذية، كانت هناك ضرورة العمل أكثر على التنسيق بين القطاعات، مما جعل الهيئة تقترح إعادة هيكلة الاستراتيجية، وتقوية وتدقيق مضامينها في اتجاه الانسجام وتحديد الأولويات.

محمد بشير الراشدي
بصد إرساء أسس مرصد لمراقبة ظاهرة الرشوة وقياسها

وأضاف "تريد الوصول للنتائج المأمولة سواء تعلق الأمر بالأثر لدى المواطنين أو المستثمرين أو المتدخلين الاقتصاديين وكذلك المؤسسات".

وأعرب عن أمله بأن تكون سنة 2020 "سنة تحقيق النتائج الأولية والإيجابية، لأن الفترة السابقة اتسمت بالإنجازات، ولكن النتيجة لم تكن في مستوى الجهود المبذولة والتشريعات والإصلاحات المعتمدة".

ومما يفاقم من خطورة الوضع، يقول الراشدي، هو التطور الكبير الذي عرفته ظاهرة الفساد، حيث تنامت وازدادت تعقيداً، بالنظر إلى التطور التكنولوجي والقنوات المالية، وتعدد منافع المفسدين وطرق اشتغالهم.

ومضى يقول إنه "لا يمكن محاربة الفساد بمجموعة من الإجراءات المتفرقة، لذلك كان هناك تفكير في السنوات

الرباط - تسعى السلطات المغربية عبر خطط اقتصادية استباقية إلى مكافحة مظاهر الغش والرشوة في الإدارات والقطاعات الإنتاجية بعد أن استفحلت في السنوات الأخيرة، بهدف دعم التنمية الشاملة والمستدامة.

وتولي الرباط أهمية كبيرة لمكافحة الفساد في كافة القطاعات، ويبدو أن الأولوية التي تعطيتها الحكومة لهذا الأمر من أسباب تسريع استراتيجيتها لتغيير النموذج الاقتصادي، الذي يقوده العاهل المغربي الملك محمد السادس.

وأكد محمد بشير الراشدي، رئيس الهيئة المغربية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أن السلطات اعتمدت خطوات عملية تتمثل في بلورة استراتيجية متكاملة تعتمد على الطاقات المؤسساتية والمجتمعية للنهوض بتطويق هذه المشكلة.

وكشف الراشدي خلال مقابلة مع وكالة الأناضول، أن الهيئة بصد إرساء أسس مرصد لمراقبة ظاهرة الرشوة وقياسها بشكل موضوعي، وكيفية تمظهرها في حياة المواطنين والقطاعات الاقتصادية.

وقال إن "الفساد يضرب مقومات الديمقراطية وأسس وسيادة دولة القانون وهو السبب الرئيسي في اللامساواة الاجتماعية".

وأضاف "يترتب عن الفساد انعدام ثقة المواطنين في المؤسسات، بل التشكيك في إرادة وعزم المؤسسات وقدرتها على مكافحة الظاهرة، وتحقيق أهداف التنمية، لأن هناك علاقة وطيدة بين انخفاض مؤشرات الفساد وإمكانات التنمية".

وكانت الرباط قد أعلنت في مايو 2018 أنها ستطلق مركزاً خاصاً بمكافحة الرشوة، في محاولة لمحاصرة هذه الظاهرة في الإدارات الحكومية، التي تسيء إلى سمعة البلاد في مختلف التقارير المالية الدولية.

اقتصاد لبنان تحت وطأة ضغوط خفض أسعار الفائدة

ولم يتفق السياسيون على حكومة جديدة أو خطة إنقاذ منذ استقالة سعد الحريري من رئاسة الوزراء في أكتوبر الماضي.

وقال بطيش في مقابلة مع وكالة رويترز "نحن في مرحلة خطيرة جداً وقد نكون في بداية أزمة وطنية كبرى قد تؤدي إلى الانهيار"، مرجعاً الأزمة إلى اختلالات بنيوية في الاقتصاد اللبناني منذ أوائل تسعينات القرن الماضي.

وقال بطيش "يجب تخفيض الفوائد بنسبة كبيرة جداً وهذا يسمح بنسبة كبيرة جداً بتخفيض الفوائد على الدين العام".

وقال "هذا جزء من سلسلة من الإجراءات، يجب اتخاذ هذا الإجراء بأسرع وقت ممكن. طالبنا حاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف بالسعي بهذا الاتجاه". وأضاف أنه يجب أن توافق البنوك على التغيير طواعية.

بيروت - خفضت جمعية المصارف اللبنانية الجمعة معدل أسعار الفائدة المرجعية لسوق العملات، في خطوة تهدف لتخفيف مشكلة السيولة النقدية.

ويأتي التحرك بعد يوم من اقتراح لوزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال منصور بطيش قال فيه إنه يتعين على لبنان أن يخفض أسعار الفائدة بشكل كبير كخطوة أولى نحو إنقاذ الاقتصاد، معرباً عن قلقه من أن الاقتصاد قد يكون انكمش بنحو سبعة بالمئة العام الماضي.

وقالت الجمعية في بيان إنها خفضت سعر الفائدة على الدولار إلى 8.5 بالمئة ومعدل الفائدة لليرة اللبنانية إلى 11.5 بالمئة.

وأوضحت أن انخفاض هذه المعدلات المرجعية للإقراض يعكس قرار مصرف لبنان المركزي "وضع سقف للفوائد الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة" بعد الخامس من ديسمبر الماضي.

وكان رئيس الجمعية سليم صيفر قد رجح قبل أيام إعادة هيكلة الدين السيادي للبنان بطريقة لا تضرب بالاقتصاد ولا بالمواعين، مضيفاً أنه "سيجري الدفع للدائنين الأجانب".

واستبعد حدوث مشكلات في مقترح تبادل البنوك اللبنانية بموجبه حيازاتها في سندات دولية حجمها 1.2 مليار دولار تستحق في مارس بأوراق ذات أجل أطول، وأضاف مثل تلك المقايضات بأنها "ممارسة معتادة".

وكان رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان المركزي، اقترح فكرة المبادلة على البنوك وإن كان القرار بيد الحكومة، حسبما ذكرته مصادر مالية وحكومية. ولدى لبنان أحد أكبر أعباء الدين في العالم، ويكابد أزمة مالية عميقة. فقد أجبر نقص في الدولار البنوك على فرض قيود على السحب من الودائع وحجب التحويلات إلى الخارج.



المصارف في تقاطع النيران